إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية
– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

The problematic of applying the Financial Accounting System (FAS) on the Islamic banking products of Algerian public banks
- A case study of the National Bank of Algeria NBA -

بوشاكر جلول[1]

[1]أستاذ محاضر قسم ب، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية -المركز الجامعي نور البشير (البيض)، الجزائر، الإيميل المهني: d.bouchaker@cu.elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2022.11.24 تاريخ القبول: 2023.03.11 تاريخ النشر: 2023.07.05

ملخص:

بعد الترخيص للبنوك العمومية باعتماد منتجات صيرفة إسلامية، ظهرت عدة صعوبات في محاسبة هذه المنتجات وفق النظام المحاسبي المالي، حيث أجرينا هذه الدراسة خلال سنة 2022 وشملت على استطلاع أراء عينة من موظفي المديرية العامة للمحاسبة للبنك الوطني الجزائري *BNA* حول الصعوبات التي يواجهونها ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اعتماد مرجعية المعايير المحاسبية الدولية لا تفي بكل متطلبات محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية وقدمنا عدة توصيات أهمها ضرورة إضافة باب للنظام المحاسبي المالي خاص بمحاسبة هذه المنتجات يعتمد مرجعية المعايير المحاسبية المالية الإسلامية.

كلمات مفتاحية: منتجات صيرفة إسلامية، معايير محاسبية إسلامية،النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : M4؛ M41.

Abstract:

After licensing public banks to adopt Islamic banking products, several difficulties emerged in the accounting of these products according to the financial accounting system in Algeria. We conducted this study during the year 2022. It included a survey of the opinions of a sample of employees of the General Directorate of Accounting of the National Bank of Algeria (NBA) about the difficulties they face and trying to find out possible solutions.

The study reached several results. The most important of which was that the adoption of the reference of the International Accounting Standards (IAS) did not meet all the requirements for the accounting of Islamic banking products. It also provided several recommendations. The most important of which was the need to add a section to the financial accounting system to account these products that adopts the reference of the Islamic Financial Accounting Standards.

Keywords: Islamic banking products, Islamic accounting standards, financial accounting system.

Jel Classification Codes: M4 ; M41 .

المؤلف المرسل: بوشاكر جلول، الإيميل: bouchaker78@gmail.com

1. مقدمة:

تمهيد:

اعتمدت الجزائر منتجات مالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية من خلال ما يسمى بالشبابيك أو النوافذ الإسلامية وذلك بعد إصدار النظام 2020-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد مفاهيم وشروط الشبابيك الإسلامية والعمليات البنكية المتعلقة بها.

وتطرح هنا إشكالية المعالجة المحاسبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية المرخص بها، حيث أن تطبيق عيها النظام المحاسبي المالي (SCF) مثلها مثل العمليات البنكية التقليدية الأخرى يخلق العديد من الصعوبات ويطرح العديد من الاستفسارات.

إشكالية الدراسة:

باعتبار النظام المحاسبي المالي (***SCF***) تبنى إيديولوجي ة أو مرجعية معايير التقارير المالية الدولية (***IFRS/IAS***)، هاته الأخيرة التي لم تكن ضمن اهتماماتها ولم تشمل بيان محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية، وهو ما أفرز العديد من الصعوبات في هذا الجانب وبالتالي فقد بات الآن من الضروري إيجاد إطار ونظام محاسبي مالي يتوافق مع خصوصيات هذه المنتجات ويلبي احتياجات ورغبات كل المستخدمين والمستفيدين.

فرضيات الدراسة:للإجابة على الإشكالية منذ البداية تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- توجد صعوبات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية.
- هناك ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي مالي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة توفير النظام المحاسبي المالي الملائم لمنتجات الصيرفة الإسلامية في شقيها الشرعي والمحاسبي يستجيب لخصوصيات هذه المنتجات ويحظى بثقة الزبائن، حيث أن منتجات الصيرفة الإسلامية باتت ضرورة اقتصادية وشرعية في الدول الإسلامية.

أهداف الدراسة:تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- التطرق إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية.
- الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات شبابيك الصيرفة الإسلامية.

– التعرف على مدى ضرورة تحديث أو استحداث نظام محاسبي مالي يلبي احتياجات محاسبة منتجات الصيرفة ويتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري مع استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.

محاور الدراسة:

للإلمام بجوانب الدراسة وتحقيق أهداف البحث والإجابة على الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: شبابيك ومنتجات الصيرفة الإسلامية في إطار أحكام النظام 20-02 (المفهوم، المنتجات، وقواعد ممارستها).

- المحور الثاني: صعوبات المعالجة المحاسبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية.

- المحور الثالث: الدراسة الميدانية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري **BNA**)

2.المحور الأول: شبابيك ومنتجات الصيرفة الإسلامية في إطار القانون 20-02 (المفهوم، المنتجات، وقواعد ممارستها)

إن الشبابيك أو النوافذ الإسلامية هي وحدات تنظيمية تديرها بنوك تقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما يطلق عليها في العديد من الكتب مصطلح الفروع الإسلامية، إلا أن حجم وخدمات الفرع أكبر بشكل عام من النافذة أو الشباك الإسلامي، وتعمد البنوك التقليدية لفتح شبابيك إسلامية لتلبية احتياجات شريحة من العملاء بالسوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات، وهذه الصيغة منتشرة في دول عديدة منها الإسلامية وغير الإسلامية.

1.2 المفهوم العام للشبابيك (النوافذ) الإسلامية:

يعرف بعض الاقتصاديين مفهوم الفروع أو النوافذ الإسلامية بأنها وحدات أو خدمات مصرفية تديرها البنوك التقليدية، وتكون هذه الوحدات تابعة لها، وتأخذ أشكالا متعددة، مثل تقديم منتج تمويلي أو صندوق استثماري أو فتح نافذة في فرع تقليدي أو تخصيص فرع كامل لتقديم منتجات مقبولا شرعا. وتتميز هذه النوافذ بالسهولة واليسر في التنفيذ، ولا تتطلب أي تغيير لممارستها وغالبا ما تكون دوافعها محاولة كسب حصة في السوق المصرفي الإسلامي أو عدم فقدان بعض المتعاملين ممن لديهم رغبة من خلال صيغ ادخارية أو تمويلية إسلامية (بوعيطة، 2013، صفحة 205).

2.2 مفهوم شبابيك الصيرفة الإسلامية في إطار النظام 20-02:

جاء النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ليحدد مفاهيم وشروط الشبابيك الإسلامية والعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث ألغى أحكام القانون 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

وفيما يخص مفهوم شباك الصيرفة الإسلامية فقد عرفته المادة 17 من النظام 20-02 على أنه:

يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقل ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد16، 2020، صفحة 34)

كما حددت نفس المادة من نفس النظام الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في شباك الصيرفة الإسلامية وهي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 2020، صفحة 34)

- أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل على وجه الخصوص على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصص حصريا لذلك النشاط << شباك الصيرفة الإسلامية>>؛
- تُضمن استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

3.2 منتجات الصيرفة الإسلامية في إطار النظام 20-02:

1.3.2 المفهوم:عموما يقصد بالمنتجات المالية الإسلامية ما تقدمه البنوك أو المؤسسات المالية من صيغ وعقود تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتنافس إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي كالغنم بالغرم، والخراج بالضمان.

في حين أن النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية قد عرف منتجات الصيرفة الإسلامية كالتالي:

تعد كل عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية لا يترتب عنها تحصيل عنها تحصيل أو تسديد فوائد ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة لأحكام القانون المتعلق بالنقد والقرض. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد16، 2020، صفحة 33)

2.3.2 أنواع منتجات الصيرفة الإسلامية في إطار النظام 20-2:

منتجات الصيرفة الإسلامية أو العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي أجازها المشرع الجزائري في النظام 20-02 هي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد16، 2020، صفحة 33)

- المرابحة؛ - الإجارة؛ -حساب الودائع؛
- المشاركة؛ - السَّلم ؛ - الودائع في حسابات الاستثمار.
- المضاربة، - الإستصناع ؛

4.2 قواعد ممارسة منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك:

أشار النظام 20-02 السابق ذكره إلى عدة قواعد وشروط لممارسة البنوك لمنتجات الصيرفة الإسلامية أهمها: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد16، 2020، صفحة 34)

- طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر؛
- قبل تقديم طلب ترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية، وفي رقابة البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- يجب على البنوك أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبقها، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

3.المحور الثاني: صعوبات المعالجة المحاسبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

الدارس للنظام المحاسبي المالي (SCF) المُطَبق في البنوك الجزائرية الأكيد أنه يلاحظ وجود عدة صعوبات تعرقل من التطبيق السليم لهذا النظام في المعالجة المحاسبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية لاختلاف تلك المعالجات عن الأحكام الشرعية الإسلامية، ولعل أهم هذه الصعوبات تتمثل في:

1.3 صعوبات تتعلق بخسائر القيمة وشرعية الاعتراف بالإيراد المتوقع:

حسب النظام المحاسبي المالي أنه إذا ثبت مؤشر يدل على أن أي أصل فقد جزءا من قيمته فإن المنشأة تقوم بالاعتراف بخسارة قيمة من خلال تحديد القيمة الممكن تحصيلها وحسب SCF:

[تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي المحتمل < القيمة السوقية الصافية > والقيمة النفعية] (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، 2009، صفحة 07)

حيث تحدد القيمة النفعية من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل أي باستعمال معدل تحيين، أي أنه يستعمل هنا معدل فائدة وهذا ما يطرح اختلافات فقهية عديدة في وقتنا الراهن.

من جهة أخرى المعايير المحاسبية المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية <AAOIFI> على وجوب الاعتراف بالإيراد المتوقع بسبب التغير القيمة السوقية للأصول. وذلك إذا كان الإيراد معلوما وقابلا للتحصيل بدرجة مقبولة من التأكيد إذا لم يكن قد حصل فعلا، وذلك بوجود قرائن موضوعية كافية تؤدي إلى الاقتناع بوجود زيادة في قيمة الموجودات نتيجة لعوامل العرض والطلب (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، 2019، صفحة 118،120)

فالمعايير المحاسبية الإسلامية تؤكد على ضرورة الاعتراف بالإيراد المحتمل عندما يتوفر مؤشر موضوعي لذلك شأنه شأن الاعتراف بتدني قيمة الأصول المحتملة <خسارة القيمة>، على خلاف النظام المحاسبي المالي الذي أكد فقط على الاعتراف بخسارة القيمة إن وجدت واسترجعها جزئيا أو كليا إذا انخفضت أو أصبحت غير مبررة، وعدم الاعتراف بالإيراد المتوقع <ربح القيمة المحتمل>، وذلك عملا بمبدأ الحيط والحذر والذي ينص على الاعتراف بالخسارة بمجرد احتمال وقوعها وعدم الاعتراف بالإيراد إلا إذا وقع فعلا.

2.3 صعوبات تتعلق بعقد الإيجار التمويلي< الإجارة المنتهية بالتمليك >:

1.2.3محاسبتها وفق النظام المحاسبي المالي<SCF>:

أ) بالنسبة للمستأجر: إنه وحسب النظام المحاسبي المالي يتم الاعتراف بالتثبيت محل إيجار التمويل في دفاتر المستأجر كأصل لأنه مراقب ومسيطر عليه من طرفه كما أن المنافع والمخاطر الكلية انتقلت إلى

المستأجر، والذي بإمكانه أن يمارس خيار الشراء عند نهاية العقد. وحسب النظام المحاسبي المالي فإنه: عند المستأجر يدرج الملك المؤجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، 2009، صفحة 19)

وبالمقابل يعترف المستأجر بالتزام طويل الأمد ضمن الالتزامات.

وباعتباره أصلا عند المستأجر فإنه يطبق عليه ما يطبق على باقي الأصول من إهتلاكات وتدني القيمة أو استرجاعها عند نهاية كل سنة مالية.

ب) بالنسبة للمؤجر:يعترف المؤجر بقيمة المحدد للأصل محل إيجار التمويل كحقوق طويلة الأجل ضمن التثبيتات بدل الاعتراف به كتثبيت عيني أو معنوي لأن المنافع والمخاطر الكلية للأصل انتقلت إلى المستأجر.

2.2.3 محاسبتها وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية:

أ) عند المستأجر:حسب هذه المعايير لا تنتقل المخاطر والمنافع الكلية للأصل الثابت إلى المستأجر، إلا بعد إجراء عقد البيع بعد نهاية عقد الإجارة المنتهية بالتمليك، وبالتالي لا يتم الاعتراف به كأصل عند المستأجر ولا تترتب عليه حساب إهتلاكات أو خسائر تدني القيمة ولا تُطرح أي مشكلة في قياسه لأنه لا يعترف به عند المستأجر كأصل أصلا وإنما يعالج تماما < خلال مدة الإيجار> كعقد الإيجار البسيط < التشغيلي >، ويسمى فقط بدفعات إيجار التمويل كأعباء ضمن حساب النتائج، ومما جاء في معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية <AAOIFI>فإنه: (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، 2019، صفحة 372،380)

- توزع أقساط الإجارة < بسيطة أو منتهية بالتمليك > على الفترات المالية التي يشملها عقد الإيجار وتثبت < يعترف بها > كمصروفات إجارة في الفترة المالية التي تستحق فيها هذه الأقساط؛
- في حالة نص عقد الإجارة < بسيطة أو منتهية بالتمليك > على تحمل مصروفات الصيانة الدورية والتشغيلية للموجودات < للأصول الثابتة > المستأجرة يتم إثبات هذه المصروفات في الفترة المالية التي تحدث فيها.

أي أن المستأجر حتى في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك لا يتحمل مصاريف الصيانة والإصلاحات الدورية إلا إذا نص عقد الإجارة على ذلك وهو ما يؤكد عدم انتقال المخاطر الكلية للأصل إلى المستأجر.

ب) عند المؤجر:حسب معايير المحاسبة الإسلامية يبقى التثبيت محل إيجار التمويل ضمن الأصول الثابتة للمؤجر، وتعالج إيرادات الإيجار تماما مثل إيرادات الإيجار البسيط < التشغيلي >، أي يعترف به المؤجر

ضمن حسابات النتائج، ويتحمل كل النفقات التشغيلية ونفقات الإصلاح المتعلقة بالأصل المؤجر التي لا دخل للمستأجر بها مثل تلك الناتجة عن ظروف طبيعية، ويعامل المؤجر الأصل المؤجر إجارة منتهية بالتمليك كبقية أصوله، خاصة فيما يتعلق بتسجيل أقساط الاهتلاك وإثبات تدني القيمة.

ومما جاء في معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية < AAOIFI> فإنه عند المؤجر: (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، 2019، صفحة 373،272)

- تثبت الموجودات < الأصول > تحت موجودات منتهية بالتمليك وتقاس بقيمتها الدفترية؛
- تستهلك < تهتلك > الموجودات المؤجرة وفق سياسة الاستهلاك < الاهتلاك > التي ينتهجها المؤجر.

3.3 صعوبات تتعلق بعدم وجود آليات واضحة تتعلق بالمعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة وفرض الزكاة:

لم يقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري في مدونة حساباته الخاصة بالبنوك آليات واضحة للمعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة باعتبارها أحد منتجات الصيرفة الإسلامية التي رخص بها بنك الجزائر للبنوك التجارية التي تتوفر فيها الشروط بالقيام بها، كما لا يوجد معيار محاسبي دولي مشابه أو يتضمن محاسبة عمليات المضاربة، وهو ما يطرح إشكالية كيف تتم معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي.

إضافة إلى ذلك والمعروف عند جمهور العلماء المسلمين أن منتجات الصيرفة الإسلامية حتى تكون مقبولة شرعا يجب أن تمسها أيضا الزكاة جبرا وليس إختيارا، وعلى سبيل المثال مال المضارب وربحه والذي تقع زكاته على رب المال، ومال المشاركة وغيره، ولا يوجد في النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية أي معيار مشابه يمكن إتباعه في محاسبة الزكاة، فمما جاء في الملحق "د" <الأحكام الفقهية للزكاة > للمعيار المحاسبي المالي الإسلامي رقم 09 "الزكاة":

<<لا تغني الضريبة عن الزكاة لاختلاف طبيعتهما ومواردهما ومصارفهما، كما أنها لا تحسم من مقدار الزكاة الواجبة، ولكن الضريبة التي وجبت قبل الحول يجوز أن تحسم قبل حساب الزكاة >>. (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، 2019، صفحة 438)

4. المحور الثالث: الدراسة الميدانية – حالة البنك الوطني الجزائر BNA -

1.4 منهجية الدراسة الميدانية:

1.1.4 أدوات جمع المعلومات :قام الباحث بإعداد استبانه للإجابة على فرضيات الدراسة من خلال الوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية وكذا مدى ضرورة استحداث نظام محاسبي يفي بمتطلبات محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية، وتتكون أداة الدراسة (الاستبانة) من محورين في كل محور 8 فقرات،

المحور الأول تضمن وجود من عدمه لجملة من الصعوبات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية، أما المحور الثاني فتضمن مدى ضرورة استحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية، حيث تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان. ومن أجل تحديد درجة موافقة المستجوبين على عبارات الاستبيان تم اعادة تصنيف مستويات القياس اتجاهات المستجوبين كما يلي باعتماد على المدى، وطول الفئة: (5-1)=4 ، 4/5=0.8

جدول رقم 01: تحديد طول الفئة باستخدام المدى

موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1
[5 – 4.2]	[4.2 – 3.4]	[3.4 – 2.6]	[2.6 – 1.8]	[1.8 – 1]
تم تحديد طول الفئة باستخدام المدى، حيث (5-1)/5= 0.8				

المصدر: من إعداد الباحث

2.1.4 مجتمع وعينة الدراسة :مجتمع الدراسة تتمثل في موظفي قسم المحاسبة بالبنوك العمومية التي رخص لها بفتح نوافذ إسلامية واعتمدت منتجات الصيرفة الإسلامية (**BNA**، **CNEP**، **BADR** .....). أما عينة الدراسة فتمثلت في موظفي المديرية العامة للمحاسبة (المطلعين على محاسبة الصيرفة الإسلامية)، وموظفي قسم المحاسبة الخاص بالصيرفة الإسلامية وذلك للبنك الوطني الجزائري **BNA** باعتبار أن البنك كان سباقا في اعتماد وطرح منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي النهاية تم جمع 30 استبانة (ورقية) صالحة للدراسة كما يوضح الجدول أدناه:

جدول رقم 02: توزيع استبيانات على افراد عينة الدراسة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات الملغاة	عدد الاستبانات الصالحة للدراسة
42	34	04	30
%100	%80.95	%05.92	%71.42
نسبة الردود%= (عدد الاستبيانات المقبولة / عدد الاستبيانات الموزعة) *100= (42/30) *100=			

المصدر: من إعداد الباحث

3.1.4 كشف نوع توزيع البيانات: يجب تحديد ما إذا كان بيانات المستجوبين لإجابتهم على عبارات محاور الاستبيان التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم التوزيعات أخرى (التوزيع ذي الحدين، توزيع بواسون..إلخ). وبالنظر إلى ما تبينه النظرية النهاية المركزية، فإن التقيد بشرط التوزيع الطبيعي مرتبط بحجم العينة، إذ يعد شرطا ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك أن حسب هذه النظرية إن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة.(أسامة، 2008، الصفحات 106-107)وبما أن عينة البحث

30 فرد لذا ومن أجل دقة معالجة البيانات واختيار الأساليب الاحصائية الملائمة لنوع توزيع البيانات فإننا سنكشف عن توزيع البيانات لاختيار أساليب احصائية معلمية والتي تشترط اعتدالية البيانات أو نختار أساليب لامعلمية التي لا تشترط الاعتدالية. ومن بين اختبارات الكشف عن مدى اعتدالية البيانات، هو الاعتماد على مُعاملي الالتواء(**Skewness**) والتفرطح (**Kurtosis**) من خلال تقدير نسبة كل معامل الى الخطأ المعياري له: $\boldsymbol{sk\%} = \frac{\textbf{Skewness}}{\textbf{Std.Error}}$، $\boldsymbol{ku\%} = \frac{\textbf{Kurtosis}}{\textbf{Std.Error}}$ ، حيث إذا كانت هذه النسبة تقع ضمن المدى [+2، -2] فإن توزيع بيانات المشاهدة للمتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، اما إذا وقعت النسبة خارج هذا المدى، فهذا يعني أن التوزيع ملتو، بحيث إذا كانت أكبر من +2 فهذا يعني أن الالتواء موجب، في حين إذا كانت النتيجة أقل من - 2 هذا يعني أن الالتواء سالب. ويمكن أن نستنتج بان البيانات المشاهدة تتبع التوزيع الطبيعي إذا وقعت نسبة معامل الالتواء الى خطئها العياري ضمن المجال [2، -2]، إلا أن هذا لا يكفي لإعطاء فكرة كاملة عن التوزيع الطبيعي للبيانات لذلك يجب أيضا الكشف عن نسبة معامل التفلطح إلى خطئها المعياري. (طويطي، 2018، الصفحات 234-235)

جدول رقم 03: يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات المستجوبين

	عدد العينة N	معامل الالتواء(Skewness)			معامل التفلطح (Kurtosis)		
		القيمة الإحصائية SIG	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل الى الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية SIG	Std. Error	نسبة المعامل الى خطئها المعياري
بيانات المستجوبين على جميع عبارات المحور 01	30	0.120	0.427	0.280	-0.239	0.833	-0.287
بيانات المستجوبين على جميع عبارات المحور 02	30	-0.550	0.427	-1.289	-0.475	0.833	-0.570

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V 28)

ومن خلال الجدول أعلاه نجد: نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري($\boldsymbol{sk\%}$) لبيانات المستجوبين نحو جميع عبارات المحور 01 المتعلق بقياس: مدى وجود صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة من طرف بنك بلغ: 0.280 = ($\boldsymbol{sk\%}$) وبالنسبة لبيانات المستجوبين نحو جميع عبارات المحور 02 المتعلق بقياس: مدى وجود ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية بلغت 0.265 = ($\boldsymbol{sk\%}$) وهي ضمن المدى [- 2 و+ 2]. ونسبة معامل التفلطح إلى الخطأ المعياري($\boldsymbol{ku\%}$) للمحور الثاني بلغت: 0.287 = ($\boldsymbol{ku\%}$) وبالنسبة للمحور 02 بلغت 0.570 =

($ku\%$) وهي ضمن المدى - 2 و+2. ومنه يتبين لنا بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

إذن في دراستنا سنستخدم الأساليب المعلمية للمعالجة الإحصائية في تحليل إجابات وأراء افرد العينة واختبار فرضيات الدراسة وفيما يلي شرح للأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

4.1.4أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات المستجوبين :تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (**SPSS V 28**) وتم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية كما يلي: المتوسط الحسابي: وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين، من خلال مدى موافقتهم (اتجاه ورأي ايجابي لأفراد العينة) أو أعدم موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان. الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل عبارة أو المحور. **اختبار' ت' (T-TEST)** في حالة العينة الواحدة (**one Sample t-test**) ويفيد هذا الاختبار في الكشف عما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) بين المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي **(X=03)** ، **معامل الارتباط** بيرسون لحساب مدى تمتع أداة الاستبيان بالصدق، **ومعامل** الثبات(**Omega**) لمعرفة مدى تمتع أداة الاستبيان بالثبات في النتائج فيما لو اعيد توزيع الاستبيان أكثر من مرة وفي نفس الظروف.

5.1.4 صدق وثبات الاستبيان:

- **صدق الاستبيان:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الزملاء الأساتذة المتخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في المجال في الجامعات الجزائرية، وأخذنا بآرائهم حول فقرات الاستبانة، وذلك بحذف وتعديل واقتراحات جديدة ومناسبة لأداة موضوع الدراسة وبناء على ملاحظات الأساتذة تم الصياغة النهائية لأداة الدراسة. وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال **صدق البنائي لمحاور الاستبيان.** وهو ويبين مدى ارتباط جميع عبارات كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعةً، وإحصائيا نعبر عن الصدق البنائي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون وهذا الأخير محصور بين (-1) و(+1).

- ثبات الاستبيان: إن الثبات فيشير إلى مدى دقة النتائج وعلو درجة التوافق (الموثوقية) في حالة تكرارها، في وقت أخر من طرف باحث أخر ومن ثم قابلية تعميمها" .وتم التحقق منه من خلال استخدام **طريقة معامل أوميجا الموزونة (Weighted Omega)**: تدعى أيضاً ب **Coefficient-H**أو **MaximalReliability** أي الثبات الأقصى، عكس ألفا كرونباخ فمعامل أوميجا لا يكتفي بتوظيف مساهمة كل عبارة في تفسير محورها (بتربيع تشبعها) لذلك نجد أن معامل اوميجا تعتبر اكثر دقة من معامل ألفا كرونباخ، كما أن معامل اوميجا لا يتأثر بوجود تشبع أو تشبعات نمطية سالبة، ولا تنخفض قيمتها إطلاقاً عند إضافة فقرة أو فقرات إلى مجموعة الفقرات التي تقيس المفهوم (السمة،

المتغير)، وتستعمل أيضا سواء أكانت أداة القياس متجانسة تحتوي على بعد واحد أم غير متجانسة بحيث تحتوي على عدة أبعاد.(تيغرة، 2017، صفحة 16)

جدول رقم 04: يبين نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

	نتائج اختبار الصدق البنائي			نتائج اختبار الثبات	
	الدرجة الكلية للاستبيان		نتيجة دالة: إذا كان SIG أقل من 0.05	قيمة معامل **أوميجا الموزونة**(**Weighted Omega**)	نتيجة ثابت: إذا كان **Omega** أكبر من 0.7
	معامل ارتباط(r)Pearson	القيمة الاحتمالية Sig			
جميع عبارات المحور01	0.803	0.000	مقبول احصائيا	0.895	مقبول احصائيا
جميع عبارات المحور02	0.918	0.000	مقبول احصائيا	0.901	مقبول احصائيا
جميع عبارات الاستبيان			مقبول احصائيا	0.930	مقبول احصائيا

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V 28)

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط(**Pearson**) لقياس العلاقة الارتباطية بين درجة الكلية لكل للمحور والدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان هي قيم موجبة ومرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية (0.05)؛ إذ أن قيمة الاحتمالية (**SIG**) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه يمكننا القول بأن محاور الاستبيان تمتاز كلها بالاتساق البنائي وصادقة لما وضعت لقياسه، أما بالنسبة لقيم معامل الثبات باستخدام طريقة أوميجا الموزونة(**Weighted Omega**) بلغت 0.930 وهو بالتقريب يساوي واحد عند متوسط حسابي بلغ القيمة (**3.74**) كما بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 5.47**%** وهي قيمة منخفضة تدل على أن نتائج الإحصائية محصل عليها دقيقة وبالتالي فالمعنى العلمي لمعامل الثبات(**Omega**) في هذه الحالة هي يفسر 90.30 **%** من الثبات أي بمعنى أنه سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات وبنسبة 90.30 **%** فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة(الاستبيان) أكثر من مرة على عينات أخرى من نفس المجتمع وفق ظروف مماثلة. ومن خلال حساب قيم مؤشرات الاحصائية للصدق والثبات أداة الدراسة، فإنه نكون قد تأكدنا من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعلنا على ثقة عالية في قدرة أداة الدراسة (الاستبيان) على قياس متغيرات الدراسة والاجابة على الإشكالية واختبار فرضياتها. وعليه نكمل باقي المراحل الدراسة الميدانية بتحليل الوصفي والاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو عبارات ومتغيرات الدراسة.

2.4 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

2.2.4 تحليل نتائج الدراسة:

قبل اختبار الفرضيات نحاول تقييم أراء واتجاهات المستجوبين من حيث درجة الموافقة على مضمون كل عبارة من عبارات الاستبيان وهذا من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وندرس أيضا مدى الدلالة الإحصائية لإجاباتهم أي مدى تعميم نتائج اجابتهم على مجتمع الدراسة وهذا من خلال نتائج الإحصائية لاختبار (One-Sample T-Test).

أ) تحليل الوصفي لأراء المستجوبين نحو مدى وجود صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة من طرف بالبنك محل الدراسة الميدانية

جدول رقم05: عبارات المحور الأول من الاستبيان

الرقم	العبارات
01	هناك صعوبات في الفصل بين محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية والعمليات الأخرى غير الإسلامية باعتبار أن النظام المحاسبي المالي لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار
02	لا يمكن تطبيق مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني في محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية
03	هناك صعوبات في المعالجة المحاسبية للإجارة المنتهية بالتمليك (عقد إيجار التمويل) باعتبار أن قواعد القياس والاعتراف بها وفق النظام المحاسبي المالي تخالف معايير المحاسبة الإسلامية
04	هناك صعوبات عند إجراء أعمال نهاية السنة الخاصة بمنتجات الصيرفة الإسلامية عند الاعتراف بخسائر تدني الأصول على أساس أنه حسب معايير المحاسبة الإسلامية يجب الاعتراف بالإيراد المحتمل إلى جانب الاعتراف بالخسارة المحتملة.
05	هناك صعوبات في تحديد خسارة قيمة الأصول المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية في نهاية الدورة خاصة عند الاعتماد على قيمة المنفعة (التدفقات النقدية المحينة) باعتبار ذلك يخالف معايير المحاسبة الاسلامية
06	هناك صعوبات في المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة باعتبارها منتج صيرفة إسلامية لا يوجد ضمن النظام المحاسبي المالي ما يوضح كيفية معالجتها محاسبيا
07	هناك صعوبات في المعالجة المحاسبية لعمليات المشاركة كمنتج صيرفة إسلامية باعتبار أن هذه العملية لم تكن موجودة ضمن النظام البنكي التقليدي
08	هناك صعوبات في إجراء محاسبة تتعلق بفريضة الزكاة باعتبارها ضرورية ضمن منتجات الصيرفة الإسلامية كالمال الخاص بالمضارب وأرباحه

المصدر: استمارة الاستبيان (من إعداد الباحث)

جدول رقم 06: الوصف الاحصائي والاستدلالي لأراء المستجوبين نحو عبارات المحور الأول من الاستبيان

عبارات المحور الأول	وجهة نظر افراد عينة الدراسة نحو كل عبارة				الدلالة الإحصائية لإجابات عينة الدراسة One-Sample Test			
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	اتجاه افراد العينة	t	Sig.	Mean Difference	الدلالة الاحصائية
عبارة رقم01	3.70	1.343	0.245	بدرجة عالية	2.855	0.008	0.700	دال احصائيا
عبارة رقم02	3.50	1.408	0.257	بدرجة عالية	1.945	0.062	0.500	غير دال احصائيا
عبارة رقم03	3.80	1.324	0.242	بدرجة عالية	3.311	0.002	0.800	دال احصائيا

عبارة رقم04	3.80	1.297	0.237	بدرجة عالية	3.378	0.002	0.800	دال احصائيا
عبارة رقم05	3.77	1.331	0.243	بدرجة عالية	3.155	0.004	0.767	دال احصائيا
عبارة رقم06	3.30	1.466	0.268	بدرجة متوسطة	1.121	0.271	0.300	غير دال احصائيا
عبارة رقم07	4.03	1.159	0.212	بدرجة عالية	4.883	0.000	1.033	دال احصائيا
عبارة رقم08	4.20	0.961	0.176	بدرجة عالية	6.837	0.000	1.200	دال احصائيا
مقاييس الإحصاء الوصفي(النزعة المركزية) : Mean(المتوسط الحسابي)، Std. Deviation (الانحراف المعياري) ،Std. Error Mean (الخطا المعياري في قيمة المتوسط الحسابي)								
اختبارات الإحصاء الاستدلالي :T –Test(اختبارت لعينة واحدة)، SIG(القيمة الاحتمالية)، Mean Difference(الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي (03)								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) يساوي (المتوسط الحسابي *100) /5								
قيمة T الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (DF=n-1)= 30-1=29 هي **2.045**=T_{tab}.								

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V 28)

من خلال الجدول نجد أن معظم إجابات افراد العينة على ما تضمنته وطرحناه في كل عبارة هي إجابات الدالة احصائيا حيث نلاحظ أن قيم **T**المحسوبة أكبر من قيم القيمة **T** الجدولية(2.045) وبالتالي أن اتجاهات المستجوبين إيجابية نحو ان هناك صعوبات **تواجه البنوك محل الدراسة الميدانية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة** . حيث هناك صعوبات في المعالجة المحاسبية للإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة (76.00**%**) أيضا من بين الصعوبات حسب أراء المستجوبين نجد صعوبات في إجراء محاسبة تتعلق بفريضة الزكاة باعتبارها ضرورية ضمن منتجات الصيرفة الإسلامية كالمال الخاص بالمضارب وأرباحه بنسبة (76.00**%**) .

ب) تحليل الوصفي لأراء المستجوبين نحو مدى وجود ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي مالي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية

جدول رقم07: عبارات المحور الثاني من الاستبيان

الرقم	العبارات
01	النظام المحاسبي المالي (SCF) المعتمد حاليا غير كافي لمحاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية فيما يخص التسجيل والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح
02	إن المعايير المحاسبية الدولية التي تبنها النظام المحاسبي المالي لا تشمل متطلبات محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية
03	فعليا النظام المحاسبي المالي (SCF) لا يُمكننا من تقديم كل منتجات الصيرفة الإسلامية التي رخص بها بنك الجزائر لأنه لا يمكن معالجتها محاسبيا وفق هذا النظام
04	النظام المحاسبي المالي المعتمد حاليا يحد من تقديم منتجات صيرفة إسلامية جديدة كالمساقاة والمزارعة لصعوبة معالجتها محاسبيا وفقه

05	النظام المحاسبي المالي المطبق حاليا لا يفيد الكثير من المستخدمين لمعلومات منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن القوائم المالية للبنك.
06	بحكم خبرتنا العملية نعتقد بأننا بحاجة إلى معايير محاسبية ورقابية إسلامية إلى جانب المعايير المحاسبية الدولية للإيفاء بمتطلبات محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية
07	نرى أن المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي ما ينبغي أن يعتمد عليها في محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية
08	نرى أنه من الضروري تكوين واستحداث منصب مدقق ومراقب حسابات إسلامي

المصدر: استمارة الاستبيان (من إعداد الباحث)

جدول رقم 08: الوصف الاحصائي والاستدلالي لأراء المستجوبين نحو عبارات المحور الثاني من الاستبيان

عبارات المحور الاول	وجهة نظر افراد عينة الدراسة نحو كل عبارة				الدلالة الإحصائية لإجابات عينة الدراسة One-Sample Test			
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	اتجاه افراد العينة	t	Sig.	Mean Difference	الدلالة الاحصائية
عبارة رقم01	3.67	1.348	0.246	بدرجة عالية	2.710	0.011	0.667	دال احصائيا
عبارة رقم02	4.10	0.960	0.175	بدرجة عالية	6.279	0.000	1.100	دال احصائيا
عبارة رقم03	4.00	1.174	0.214	بدرجة عالية	4.664	0.000	1.000	دال احصائيا
عبارة رقم04	3.50	1.408	0.257	بدرجة عالية	1.945	0.062	0.500	غير دال احصائيا
عبارة رقم05	3.37	1.474	0.269	بدرجة عالية	1.363	0.183	0.367	غير دال احصائيا
عبارة رقم06	3.90	1.185	0.216	بدرجة متوسطة	4.161	0.000	0.900	غير دال احصائيا
عبارة رقم07	3.60	1.329	0.243	بدرجة عالية	2.473	0.019	0.600	دال احصائيا
عبارة رقم08	3.73	1.363	0.249	بدرجة عالية	2.947	0.006	0.733	دال احصائيا
مقاييس الإحصاء الوصفي(النزعة المركزية): Mean(المتوسط الحسابي)، Std. Deviation (الانحراف المعياري)، Std. Error Mean (الخطا المعياري في قيمة المتوسط الحسابي)								
اختبارات الإحصاء الاستدلالي: T –Test(اختبارت لعينة واحدة)، SIG(القيمة الاحتمالية)، Mean Difference(الفرق بين المتوسط الحسابي للمستجوبين والمتوسط الفرضي (03)								
الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%) يساوي (المتوسط الحسابي *100) /5								
قيمة T الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (DF=n-1)= 30-1=29 هي **2.045**=T_{tab}.								

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V 28)

من خلال الجدول نجد أن معظم إجابات افراد العينة على ما تضمنته وطرحناه في كل عبارة هي إجابات الدالة احصائيا حيث نلاحظ أن قيم Tالمحسوبة أكبر من قيم القيمة T الجدولية (2.045) وبالتالي أن اتجاهات المستجوبين إيجابية نحو ان هناك ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية . حيث إن المعايير المحاسبية الدولية التي تبنها النظام المحاسبي المالي لا تشمل متطلبات محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية بنسبة (82.00%) كما أنه وحسب أراء المستجوبين نجد أن فعليا النظام المحاسبي المالي (SCF) لا يُمكننا من تقديم كل منتجات الصيرفة الإسلامية التي رخص بها بنك الجزائر لأنه لا يمكن معالجتها محاسبيا وفق هذا النظام بنسبة (80.00%).

3.2.4اختبار الفرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات الدراسة نتبع الخطوات التالية:

أ- نقوم بإعادة صياغة فرضيات البحث الى فرضيات إحصائية : حيث لاختبار الفرضية نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) إلى فرضية صفرية(H_0) (العدم) وفرضية بديلة(H_1)

ب-نقوم باختيار الأداة الإحصائية لاختبار الفرضيات : حيث للتحقق من صحة الفرضيات تم استخدام اختبار ' ت' (T-TEST) في حالة العينة الواحدة (**one Sample t-test**) ويستخدم هذا الاختبار في **الكشف** عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيا) **بين** المتوسط الحسابي $\overline{X}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي العبارات المتعلقة بكل محور من محاور استبيان و المتوسط الفرضي **(μ=03)** أي معرفة ما إذا كان هناك فرق معنوي بين مستوى المتغير مراد معرفة رأي أفراد العينة فيه والمتوسط الفرضي (03) للمجتمع الدراسة حيث المتوسط الفرضي يساوي مجموع القيم مقياس الدراسة / عددها = 1+2+3+4+5/5=3 حيث يمثل المتوسط الفرضي 3 الحياد في مقياس ليكرت،

أ - قاعدة اتخاذ القرار في اختبار الفرضيات: باستخدام اختبار ' ت' (T-TEST) نقارن بين قيمة الاحصائية لـ ' ت ' المحسوبة (T_{cal}) وقيمة الاحصائية لـ ' ت' الجدولية (T_{tab}) ، **وهناك 03 احتمالات عند هذه المقارنة:**

جدول رقم09: يبين احتمالات نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الاحتمال الأول	الاحتمال الثاني
إذا كانت قيمة الإحصائية لـ .' ت ' المحسوبة (Tcal) أقل من القيمة الاحصائية لـ ' ت' الجدولية (T_{tab}) ، أو قيمة sig مستوى المعنوية أكبر من	إذا كانت قيمة الاحصائية لـ ' ت ' المحسوبة (T_{cal}) أكبر من القيمة الاحصائية لـ ' ت' الجدولية (T_{tab}) ، أو قيمة sig مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وهنا توجد حالتينا يمكن مصادفتهما :

0.05 وقيمة المتوسط الحسابي لرأي أفراد العينة في المتغير تساوي بالتقريب قيمة المتوسط الفرضي للمجتمع 03=$\bar{X}$ أو الفرق بينهما تقريبا يساوي 0 . فهذا يدل على عدم وجود فرق دال إحصائيا في إجابات أفراد العينة وان اتجاههم محايدة اتجاه مستوى المتغير مراد معرفة رأي أفراد العينة فيه وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1).	الحالة الأولى قيمة المتوسط الحسابي $\bar{X}$ لرأي أفراد العينة نحو(محاورالاستبيان) أكبر من قيمة المتوسط الفرضي: ($\bar{X} - 03 > 0$)، أي الفرق بينهما موجب وهذا يدل على وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات أفرادالعينة وأن اتجاههم إيجابيأي (موافقون وموافقون بشدة) نحو ما طرحناه وتضمنه كل من محور من محاور الاستبيان.	الحالة الثانية وقيمة المتوسط الحسابي لرأي أفراد العينة في المتغير اقل من قيمة المتوسط الفرضي ($\bar{X} - 03 < 0$)أي الفرق بينهما سالب وهذا يدل على وجود فروق دال ة إحصائيا في إجابات أفرادالعينة وأن اتجاههم سلبيأي (غير موافقون وغير موافقون بشدة) نحو ما طرحناه وتضمنه كل من محور من محاور الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث

الجدولرقم10:يوضحنتائجاختبار الفرضيات

رقم المحور	التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو عبارات الاستبيان				الاتجاه العام للمستجوبين نحو مدى موافقتهم على مضمون المحور	التحليل الاستدلالي لبيانات المستجوبين نحو عبارات الاستبيان		
	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي(%)	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط العينة والقيمة الثابتة	درجة موافقة	قيمة	Significan المعنوية	نتيجة الدلالة الإحصائية عند 0.05
	Mean		Std. Deviation	Mean Difference		T-Test	Sig	
الاول	3.7625	75.25%	0.44812	0.76250	عالية	9.320	0.000	دال
الثاني	3.7333	74.66%	0.89943	0.73333	عالية	4.466	0.000	دال
قيمة T الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (DF=n-1)= 30-1=29 هي **2.045**=T_{tab}.								

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V 28)

أولا:اختبار الفرضية الأولى:

نص الفرضية البحث: توجد صعوبات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية.

نص فرضية الإحصائية:

◄**الفرضية الصفرية (H_0) :لا** توجد صعوبات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية. **حسب أراء المستجوبين** عند مستوى (0.05)

◄**الفرضية البديلة (H_1):** توجد صعوبات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية. **حسب أراء المستجوبين** عند مستوى (0.05)

من الجدول أعلاه نجد أن: إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مضمون إجمالي عبارات المحور الأول من الاستبيان بلغ (**3.7625**) وهو ضمن مجال درجة موافقة عالية **[3.4 – 4.2]** وبانحراف معياري قدره (**0.899**)؛ وهذا الأخير قيمته منخفضة مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن تشتت بين آراء المستجوبين ضعيف، وهذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها، أي أنهم موافقون على تضمنه وطرحناه في المحور وبنسبة (75.25%) وهذا ما يؤكده أيضا المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين الذي جاء أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (**Test Value = 3**) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ ($\bar{X}$-3) =(**0.76250**)، أي أن اتجاهات المستجوبين إيجابية وموافقون على ما طرحناه في المحور ومن أجل معرفة مدى تعميم نتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا ننظر الى نتائج التحليل الاحصائي الاستدلالي لآراء المستجوبين أي معرفة مدى الدلالة الإحصائية لنتائج عينة الدراسة و إنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة (**T-TEST**) المحسوبة بلغت (**9.320**) وهي أكبر من قيمة(**T= 2.045**) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 بدرجة حرية =29 وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(**T**) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق **[**($\bar{X}$-3) =**0.76250]** هو دال إحصائيا. وبالإضافةً إلى نتائج الدالة الإحصائية لإجابات المستجوبين حول إجمالي عبارات (المحور الأول) نجد أن معظم العبارات المحور دالة إحصائيا ومنه نقبل **الفرضية البديلة(H_1)** أي أن نتيجة اتجاهاتهم وآرائهم هي إيجابية (موافق، موافق بشدة) نحو ما تضمنته كل عبارة وعليه يمكن تعميم نتائج العينة على كامل مجتمع الدراسة وهذا ما يُدعم نتيجة التي توصلنا إليها وهي: أنه هناك مستوى عالي من صعوبات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية للبنوك العمومية الجزائرية. ومنه نقبل الفرضية الأولى للبحث.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية البحث : هناك ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق معا معايير المحاسبة الإسلامية.

نص فرضية الإحصائية: لاختبار الفرضية نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) إلى فرضية صفرية(H_0) (العدم) وفرضية بديلة(H_1) كما يلي:

◄**الفرضية الصفرية (H_0) :لا** توجد ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق معا معايير المحاسبة الإسلامية **حسب أراء المستجوبين** عند مستوى (0.05)

◄**الفرضية البديلة(H_1):** توجد ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق معا معايير المحاسبة الإسلامية **حسب أراء المستجوبين** عند مستوى (0.05)

من الجدول أعلاه نجد أن: إن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مضمون إجمالي عبارات المحور الثاني من الاستبيان بلغ (**3.7333**) وهو ضمن مجال درجة موافقة عالية **[4.2 – 3.4]**وبانحراف معياري قدره (**0.899**)؛ وهذا الأخير قيمته منخفضة مما يعزز النتيجة الإحصائية حول أن تشتت بين آراء المستجوبين ضعيف، وهذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها، أي أنهم موافقون على تضمنه وطرحناه في المحور وبنسبة (**74.66%**) وهذا ما يؤكده أيضا المتوسط الحسابي لبيانات المستجوبين الذي جاء أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (**Test Value = 3**) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ ($\bar{X}$-3) =(**0.73333**)، أي أن اتجاهات المستجوبين إيجابية وموافقون على ما طرحناه في المحور . ومن أجل معرفة مدى تعميم نتائج الوصفية للعينة المدروسة على كامل مجتمع الدراسة فإننا ننظر الى نتائج التحليل الاحصائي الاستدلالي لآراء المستجوبين أي معرفة مدى الدلالة الإحصائية لنتائج عينة الدراسة و إنه ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة (**T-TEST**) المحسوبة بلغت (**4.466**) وهي أكبر من قيمة(**T= 2.045**) الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 بدرجة حرية =29 وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(**T**) المحسوبة بلغت (**Sig**=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05 مما يبين أن الفرق **[**($\bar{X}$-3) =**0.73333]** هو دال إحصائيا. وبالإضافةً إلى نتائج الدالة الإحصائية لإجابات المستجوبين حول إجمالي عبارات (المحور الأول) نجد أن معظم العبارات المحور دالة إحصائيا ومنه نقبل **الفرضية البديلة(H_1)** أي أن نتيجة اتجاهاتهم وآرائهم هي إيجابية (موافق، موافق بشدة) نحو ما تضمنته كل عبارة وعليه يمكن تعميم نتائج العينة على كامل مجتمع الدراسة وهذا ما يُدعم نتيجة التي توصلنا إليها وهي: أنه هناك ضرورة حتمية وبدرجة عالية لاستحداث نظام محاسبي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق معا معايير المحاسبة الإسلامية. . ومنه نقبل الفرضية الثانية للبحث.

5. خاتمة:

تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية ضرورة اقتصادية وشرعية للاستجابة للخصوصيات الدينية التي كان تقف وراء إحجام الكثير أصحاب الأموال والمستثمرين وغيرهم من التعامل مع هذه البنوك، وهو ما يمكن من جهة أخرى من امتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج القطاع المصرفي. لكن اعتماد منتجات صيرفة إسلامية في البنوك التقليدية يقتضي توفير جملة من الشروط من بينها توفير إطار محاسبي يراعي خصوصيات ومميزات منتجات الصيرفة

الإسلامية وهو ما سعت إليه هذه الدراسة من خلال الوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة منتجات الصيرفة الإسلامية وضرورة تحديث أو استحداث نظام محاسبي لها.

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية

- لكي تحظى شبابيك ومنتجات الصيرفة الإسلامية بالثقة الكاملة للمتعاملين الاقتصاديين ينبغي أن يوفر لها محيط إداري ومحاسبي ومالي على درجة من الاستقلالية يتوافق مع خصوصياتها.

- هناك مستوى عالي من الصعوبات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي على منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية وبقية البنوك التي تعتمد منتجات صيرفة إسلامية هذه الصعوبات تواجه يوميا القائمين على محاسبة هذه المنتجات.

- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كمرجعية غير قادرة على المعالجة المحاسبية للجوانب الدقيقة لمنتجات الصيرفة الإسلامية، فهي لم تخصص معايير تتناول هذا الجانب،

- هناك ضرورة حتمية لاستحداث نظام محاسبي مالي خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية يتوافق مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية

- النصوص التشريعية والتنظيمية التي صدرت لحد الآن حول شروط وكيفيات ممارسة منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك العمومية غير كافية وتفتح المجال أما الاجتهاد الشخصي الذي قد يمس بمصداقيتها.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على تحديث النظام المحاسبي المالي بإضافة باب خاص بمنتجات الصيرفة الإسلامية، أو العمل على إصدار نظام محاسبي مالي جديد يسمح بالمحاسبة السليمة لكل المنتجات سواء التقليدية باعتماد مرجعية المعايير المحاسبية الدولية أو منتجات الصيرفة الإسلامية باعتماد مرجعية معايير المحاسبة الإسلامية.

- ضرورة استحداث مناصب محاسبين ومدققي حسابات إسلاميين من خلال التكوين بالاعتماد على معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبالتعاون مع الدول الإسلامية الرائدة في هذا المجال.

- ضرورة تفعيل التكوين المحاسبي في مجال الصيرفة الإسلامية ومحاسبتها من خلال فتح فروع تكوين مهنية في الجامعات أو مدارس وطنية متخصصة في هذا الجانب، وكذا الحث والتشجيع على إثراء ميدان البحث العلمي بالدراسات والملتقيات والندوات التي تتناول هذ الموضوع.

- العمل على إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية الكافية لتوضيح قواعد وتسهيل ممارسة منتجات الصيرفة الإسلامية وعدم فتح المجال للاجتهادات الشخصية،
- العمل على توسيع إنشاء وكالات أو فروع للبنوك التقليدية خاصة بالصيرفة الإسلامية بدل النوافذ الإسلامية مع الاستقلال التام للهيكل المالي لهذه الفروع عن هيكل بنوكها، وكذا استقلال محاسبتها.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات (الكتب):

- ربيع أمين أسامة. (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعدة باستخدام برنامج SPSS، الجزء الثاني، الدار العالمية للنشر، القاهرة، مصر: الرابط: https://www.noor-book.com/

- مصطفى طويطي. (2018). التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان-تطبيقات عملية على برنامج excel ،الجزء الأول، الناشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2019) .AAOIFI). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، دار الميمان للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المقالات:

- امحمد تيغرة. (2017). توجهات حديثة في تقدير صدق وثبات دراجات أدوات القياس: تحليل نظري تقويمي. مجلة العلوم النفسية والتربوية، المجلد 04، العدد 01، الصفحات 07-29.

- عبد الرزاق بوعيطة. (2013). أسس نظرية حول التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد04، العدد03، الصفحات 199-210، متاح على الرابط التالي:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18270

القوانين والتشريعات:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (العدد 16، 24 مارس 2020). النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الصفحات 32-35.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (العدد 19، 25 مارس 2009). القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصفحات 03-90.